المملكة العربية السعودية

الناتج المتوقع:	قطاع ومؤسسات عامة تتسم بالكفاءة والمسؤولية
المؤشر:	عدد البرامج التنموية التي تم تبنيها على صعيد السياسات في منطقة المدينة المنورة. وزيادة عدد الشراكات المبرمة بين المرصد ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
المخرجات المستهدفة:	تطوير القدرات المؤسسية والبشرية للمرصد الحضري في المدينة لتمكينه من إعداد برامج تنموية
المؤشر:	عدد الموظفين الذين تدربوا على صياغة السياسات. وزيادة عدد المؤشرات بما يخدم التقارير والدراسات المطلوب تنفيذها.
المؤسسة المنفذة:	أمانة منطقة المدينة المنورة

وصف موجز: لقد أعدت المرحلة الحالية من المشروع على ضوء اجتماع المراجعة الثلاثي لسنة ٢٠٠٩م والذي اتفق فيه على بضرورة مواصلة التعاون الفني بين المرصد الحضري للمدينة المنورة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقيقاً للأهداف التالية:
١) تقييم عملية إنشاء مرصد منطقة المدينة المنورة بما فيها المراصد الحضرية لمحافظات المنطقة؛ ٢) إعداد التقرير السنوي لحالة منطقة المدينة المنورة (المدينة المنورة والمدن عواصم المحافظات) مع وضع آلية لتحقيق استدامة إصدار هذا التقرير؛ ٣) إجراء دراسات نوعية من خلال تحليل المؤشرات الحضرية في المجالات العمرانية والاجتماعية الاقتصادية والتنمية البشرية؛ ٤) النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق القروية؛ ٥) إجراء دراسات معمقة حول الاقتصاد الإقليمي مع تطوير مؤشرات القياس اللازمة.

فترة المشروع: نوفمبر ٢٠٠٩ – أكتوبر ٢٠١١
اسم المشروع: شبكة الرصد الحضري للمدينة المنورة
رمز المشروع: ساو١٠-١٤٧١٠
الفترة: سنتان
الترتيب الإداري: التنفيذ الوطني

إجمالي الميزانية: ٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي
الموارد المخصصة:
من الحكومة: ٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي

عن:	التوقيع	التاريخ	الاسم والوظيفة
الحكومة:	.....	١٤٣٠/١١/٢٦	المهندس عبد العزيز بن عبدالرحمن الحصين، أمين منطقة المدينة المنورة
البرنامج الإنمائي	.....	٢٠٠٩/١١/٢٥	د. رياض موسى المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تحليل السياق:

لقد شهدت المملكة العربية السعودية في غضون فترة وجيزة تنمية اقتصادية واجتماعية واسعة وإنشاء بنية أساسية ذات جودة عالية. ويتمثل أحد أهم الأهداف التنموية في الرغبة الخالصة للحكومة بتخصيص الموارد المالية وإتخاذ التدابير الضرورية لبلورة وتنفيذ الخطط والسياسات والبرامج والمشاريع من اجل الارتقاء برفاهية المواطنين السعوديين. إذ زاد متوسط العمر المتوقع للفرد من ٥٣.٩ سنة في عام ١٩٧٥ إلى ٧٣ سنة في ٢٠٠٧م. وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٩م، تراجعت وفيات حديثي الولادة من ١١٨ إلى ٢٠ حالة من بين كل ١.٠٠٠ ولادة وفي المدينة المنورة اصبحت هذه النسبة حوالي ١٤ حالة لكل ١٠٠٠ حسب نتائج مؤشرات المرصد الحضري لعام ٢٠٠٧م ، وأصبحت الخدمات الصحية تغطي المناطق الحضرية وكذلك القروية. كما أن التوسع في التعليم قد أدى إلى تقليص معدل الأمية بقدر كبير. إذ بلغ معدل التعليم نسبة ٩٩ في المائة بين الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة. وأدت عمليات الإسكان والتنمية الحضرية والقروية إلى توسع المدن وتحويل القرى إلى مدن صغيرة بعد أن توفرت كافة الخدمات الأساسية. وعموماً، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية للمملكة العربية السعودية من ٠.٦٥ عام ١٩٧٥م إلى ٠.٧٦ في ٢٠٠٢م.

كذلك أخذ الاتجاه الديموغرافي للمملكة بالتصاعد المتسارع. ففي الوقت الذي كان فيه التعداد السكاني عام ١٩٧٥م حوالى ٧ مليون نسمة، يشير التقدير الرسمي لعام ٢٠٠٧م إلى أن العدد الكلي للسكان بلغ ٢٢.٦٧٨ مليون نسمة، منهم ١٦.٥ مليون سعودي، و٦.١ مليون نسمة من غير السعوديين بما فيهم العمالة الماهرة وغير الماهرة. إن المعدل الحالي للنمو السكاني يصل إلى حوالى ٢.٩ في المائة، وبحلول العام ٢٠٢٠م من المتوقع أن يصل عدد السعوديين إلى ٣٠ مليون نسمة.

وتعتبر عملية تنويع الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي من بين الاهتمامات الرسمية التي تم التعبير عنها بشكل استراتيجي في خطة التنمية الوطنية الحالية. إن الحكومة تدرك العلاقة المترابطة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والنمو السكاني، مما يتطلب المعالجة الاستراتيجية من أجل تحقيق التنمية السليمة على امتداد المملكة. وما إلى ذلك:

(أ) توزيع واتاحة الخدمات والمتطلبات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والمرافق البلدية والكهرباء وما إليه؛

(ب) بلورة وتحسين اقتصاديات محلية وإقليمية في إطار مجمل التنمية الاقتصادية الوطنية؛

(ج) استحداث وتوزيع فرص العمل؛

(د) تحديد الموارد المحلية والإقليمية والوطنية واستغلالها بالشكل الأمثل؛

(هـ) تكامل التنمية القروية والحضرية والإقليمية؛

(و) التوزيع المتوازن للسكان على امتداد المملكة من حيث العدد الكلي والمجموعات العمرية؛

(ز) التوزيع الأمثل للإسكان وإستعمالات الأراضي؛

(ح) استحداث وتوزيع المرافق التجارية والصناعية؛

(ط) دعم البنية الأساسية من طرق وإتصلات.

الاستراتيجية

تتمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية لخطة التنمية الخمسية الحالية في تحسين دور المراكز القروية والحضرية لتصبح أكثر فعالية كمواقع ملائمة لتوجيه الاستثمار العام والخاص. ومن بين المواضيع الحالية التي تطرقت إليها خطة التنمية الوطنية ما يلي:

١) لا تزال المناطق الحضرية الكبيرة تجذب إليها سكان القرى والهجر بسبب توفر فرص العمل وما تتسم به من مستوى متقدم في خدمات القطاعين العام والخاص وكذلك المرافق الحكومية.

٢) على الرغم من أن الحكومة قد قطعت شوطاً بعيداً في إنشاء قواعد المعلومات، لا تزال هنالك حاجة لبناء أنظمة قواعد معلومات محلية وإقليمية ووطنية شاملة مما تقتضيه عملية التنمية الإقليمية والمحلية بالمملكة.

٣) تتطلب الاستراتيجية المتكاملة الحالية للتنمية المحلية والإقليمية تحسيناً إضافياً بهدف أن تتضمن الأبعاد الفنية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف الحكومية.

٤) لا تزال جهود الحكومة مستمرةٌ في تحقيق التكامل والتوازن في التنمية الإقليمية والمحلية وفي توفير خدمات القطاعين العام والخاص وفرص التعليم. وسوف يشتمل ذلك على:

(أ) التحكم في التأثيرات السلبية للهجرة الداخلية؛

(ب) حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي؛

(ج) بلورة وتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية في إطار أهداف التنمية الوطنية؛

(د) النهوض بدور مراكز النمو لتصبح أكثر فعالية في عمليات التنمية الإقليمية والمحلية.

٥) تعتزم الحكومة، من أجل تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية، وضع مجموعة من السياسات التي ستتطرق إلى التالي:

(أ) تحسين مرافق البنية الأساسية والخدمات في المراكز القروية وتحسين أدائها من أجل التحكم في الهجرة الداخلية؛

(ب) استحداث فرص العمل للمواطنين السعوديين لكي يستقروا في المجتمعات المحلية؛

(ج) إنشاء مراكز لقواعد معلومات إقليمية ومحلية؛

(د) استحداث حوافز لتشجيع مساهمات واستثمارات القطاع الخاص في مناطق مختلفة؛

(هـ) الاستغلال المتوازن للمناطق الإقليمية والقروية؛

(و) التحكم في الإسكان العشوائي.

وعلى ضوء ما تقدم، أصبح ضرورياً إنشاء شبكة وطنية للرصد الحضري من أجل توفير معلومات ومؤشرات متعددة الأبعاد واتاحتها لمتخذي القرار في مختلف القطاعات ذات الصلة بعمليات التنمية الحضرية والقروية. وإضافةً إلى ارتباطها بالشبكات المحلية، وهذا ما قامت به وزارة الشؤون البلدية والقروية من خلال مبادرتها إلى تأسيس الشبكة الوطنية للرصد الحضري، فمن المخطط له ربط الشبكة الوطنية بالشبكات المماثلة على المستويات العالمية والإقليمية وفي البلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، تعتزم أمانة منطقة المدينة المنورة إنشاء شبكة لمنطقة المدينة المنورة. وقد سعت بتحقيق هذا الهدف إلى طلب المساندة الفنية من المعهد العربي لإنماء المدن للقيام بدراسة جدوى إنشاء المرصد إنتهت إلى التوصية بأهمية وضرورة إنشاء شبكة رصد حضرية لمنطقة المدينة المنورة. علماً بأن الأمانة بالإضافة إلى تقديم خدماتها إلى مدينة المدينة المنورة، بوصفها الحاضرة الكبرى في المنطقة، كذلك تقوم بالإشراف على بلديات المحافظات الستة. وسوف ترتبط شبكة الرصد الحضري للمدينة المنورة بالشبكة الوطنية، بالتنسيق مع وزارة الشئون البلدية والقروية بوصفها المسئولة عن الشبكة الوطنية.

النتيجة النهائية المستهدفة حسبما ورد في إطار النتائج القطرية:

قطاع عام ومؤسسات ذات كفاءة ومسؤولية.

مؤشر الهدف حسبما ورد في إطار نتائج وموارد البرنامج القطري، بما فيها خط الأساس والغاية.

١- عدد البرامج التنموية التي تم تبنيها على صعيد السياسات في منطقة المدينة المنورة.

٢- زيادة عدد الشراكات المبرمة بين المرصد ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

استراتيجية الشراكة: سيتم تنفيذ المشروع وطنياً، ويملكه المرصد الحضري للمدينة المنورة، بيد أنه سيتم تقديم الدعم الفني من قبل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الرياض كما سيتم الحصول على الدعم الفني من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat).

**** سيقوم فريق عمل المرصد الحضري للمدينة المنورة بتقديم الدعم الفني المطلوب لإتمام الدراسات التي سترد في العقد.**

النواتج المستهدفة	غايات الناتج للسنوات	الأنشطة الاستدلالية	المدخلات	الإجمالي بالدولار
١) تقييم عملية إنشاء مرصد المدينة المنورة ومراصد المحافظات	إجراء تقييم لتجربة إنشاء المرصد الحضري بالمدينة المنورة ومراصد المحافظات المرتبطة بها	زيارات ميدانية ودراسة مكتبية لعمليات وآليات ووسائل المرصد الحضري	مستشارون دوليون	٥٠,٠٠٠
		تقييم القدرات المؤسسية لفريق عمل المرصد الحضري	مستشارون وطنيون	
		تنظيم حلقة عمل لتقييم تجربة إنشاء المرصد الحضري	مستشارون دوليون	
		إعداد تقرير بتقييم تجربة إنشاء المرصد الحضري	مستشارون دوليون	
٢) إعداد التقرير السنوي لحالة منطقة المدينة المنورة (المدينة المنورة والمدن عواصم المحافظات) مع وضع آلية لتحقيق استدامة إصدار هذا التقرير	إعداد تقرير حالة المدينة (المدينة المنورة والمدن عواصم المحافظات)، إعداد تقرير عن آلية تحقيق استدامة إصدار تقرير حالة المدينة	إجراء دراسات الخلفية حول الوضع الراهن من خلال دراسة مكتبية ومسوحات ميدانية	مستشارون دوليون	٦٥,٠٠٠
		عقد حلقة عمل لاستكشاف التحديات والفرص المتاحة أمام المدينة المنورة والمدن عواصم المحافظات على ضوء دراسات الخلفية	مستشارون دوليون	
		إعداد تقرير حالة المدينة(المدينة المنورة والمدن عواصم المحافظات) وتوزيعه بين الجهات المختصة إعداد تقرير عن آلية تحقيق استدامة إصدار تقرير حالة المدينة ومدن المحافظات	مستشارون دوليون	
٣) إجراء دراسات نوعية من خلال تحليل المؤشرات الحضرية في المجالات العمرانية والاجتماعية الاقتصادية والتنمية البشرية	إجراء دراسات نوعية تحليلية للمؤشرات الحضرية المنتجة في المرصد الحضري لمدينة المدينة المنورة والمراصد الحضرية للمحافظات.	دراسة مكتبية وتقارير تحليلية	مستشارون دوليون	٤٠.٠٠٠
		تحليل المؤشرات الحضرية على صعيد التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبشرية والبنى الأساسية	مستشارون دوليون	٦٥,٠٠٠
		حلقة عمل لمناقشة التقارير ونتائج الدراسات	فرق عمل المرصد الحضري والشركاء من منظمات المجتمع	٣٥,٠٠٠

			المدني	
٤) النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق القروية	٤-١ إعداد تقرير للقدرة التنافسية للقطاع القروي بمنطقة المدينة المنورة في مواجهة القطاع الحضري بالمنطقة ٤-٢ تصميم مؤشرات لقياس إجمالي الناتج الإقليمي لمنطقة المدينة ٤-٣ إعداد مؤشر للتنمية البشرية الإقليمية (HDI) (شاملة مؤشرات قياس أداء القطاعات الخدمية الأساسية بالمنطقة وهي التعليم بمستوياته والصحة والبنية الأساسية والخدمات العامة) ٤-٤ إجراء دراسة شاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل المدن مع إعداد التوصيات بالسياسات اللازمة حيالها لدعم توطينها في القطاع القروي.	القيام ببعثة عمل لدراسة وإعداد تقرير القدرة التنافسية للقطاع القروي بالمنطقة	مستشارون دوليون	١٠٠,٠٠٠
		بعثة عمل لتصميم أدوات قياس الاقتصاد الإقليمي مع تحديد مسؤوليات الجهات المعنية بالقياس بعثة عمل لإعداد دليل مؤشر التنمية البشرية الإقليمي التدريب على استخدام مؤشر التنمية الإقليمي في مختلف القطاعات المعنية مراجعة مكتبية ومسح ميداني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	مستشارون دوليون	
٥) إجراء دراسات معمقة حول الاقتصاد الإقليمي مع تطوير مؤشرات القياس اللازمة	٥-١ دراسة واحليل وتعميم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من أجل تطوير احصائيات اقتصادية للمنطقة ٥-٢ بناء القدرات على إعداد وتحليل الاحصائيات الاقتصادية وعلى وضع السياسات على المستوى القطاعي	بعثة عمل لتطوير مؤشرات الأداء الاقتصادي بالنسبة للمؤشرات الرئيسية حلقة عمل مكثفة حول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتدابير السياسات التي يمكن استخلاصها ثلاث بعثات عمل حول التدريب على رأس العمل على تطوير وتطبيق المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	خبراء دوليون ومستشارون	٢٥,٠٠٠
٦) الرصد والتقييم والتدقيق	رصد المشروع وتقييم أدائه			٢٥,٠٠٠
			نفقات متفرقة	١٥,٥٦٠
			إجمالي المشروع	٤٢٠,٥٦٠
			نفقات المساندة الإدارية (٥٪)	٢٩,٤٤٠
			الإجمالي الكلي	**٤٥٠,٠٠٠**

الترتيبات الإدارية

المشروع سيتم تنفيذه بإسلوب التنفيذ الوطني (NEX) المشار إليه في الفصل السادس من الدليل الإرشادي لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكما هو متبع في المشاريع الأخرى التي تنفذ بهذا الإسلوب في المملكة، ستتولى الأمانة المسؤولية التعاقدية مع (الجهات/الخبراء) المرشحين بإستخدام العقود مسبقة الإعداد من قبل مكتب البرنامج الإنمائي تبعاً لإسلوب NEX .

وستقوم أمانة المدينة المنورة بإيداع في حساب المشروع لدى البرنامج الإنمائي كامل مبلغ المشروع. بعد ذلك سيقوم البرنامج الإنمائي بصرف المستحقات بناءً على التعليمات المالية (طلب الدفع المباشر) الموقعة من قبل صاحب الصلاحية بالأمانة.

أمانة المدينة المنورة ستكون الجهة المنفذة، وقد تم تعيين مدير إدارة التنمية الإقليمية للاضطلاع بمهمة منسق المشروع والذي سيكون مسوؤل عن الإدارة اليومية للمشروع بالإضافة إلى ضمان الإستفادة المثلى من مدخلات المشروع لتشغيل المرصد.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسيقوم بمساندة تنفيذ المشروع من خلال البحث عن وترشيح الخبراء الذين سيدعمون المشروع حسب ما هو وارد في الإطار العام للنتائج في الجزء الثاني من هذه الوثيقة. وسيكون ترشيح الخبراء من عدد من الوكالات والمؤسسات الدولية والإقليمة على سبيل المثال لا الحصر، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمعهد العربي لإنماء المدن وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خطة عمل مشتركة تحتوي على كافة مدخلات مختلف الشركاء في المشروع وهو موضح في ملحق (١و٢). وفي ظل الطبيعة المنهجية المتداخلة والمتعددة للمشروع، يصبح من الضروري تنفيذ أنشطته بالتشاور والتنسيق مع مجلس منطقة المدينة المنورة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة في منطقة المدينة إلى جانب الغرف التجارية والصناعية بالمنطقة.

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنقل الخبرة الناتجة من خلال تنفيذ المشروع إلى شبكة المركز الوطني للرصد الحضري بوزارة الشؤون البلدية والقروية، من خلال البرنامج التعاوني القائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوزارة في مجال التخطيط الحضري. بالإضافة إلى ذلك سيؤسس البرنامج الإنمائي الأتصال المتبادل بشبكة الرصد الحضري العالمية من خلال نقل التجربة الجيدة والدروس المستفادة مع حفظ حقوق الأمانة في الملكية الفكرية.

سيتم إنشاء هيئة المشروع عند بداية التنفيذ لتقديم التوجيه الاستراتيجي ومراجعة ما يتم إحرازه من تقدم في التنفيذ. وسوف يناط بهيئة المشروع التوصية بأية تغييرات رئيسية على خطة العمل والميزانية، إلى جانب اي تعديل في المخرجات. ويراس هيئة المشروع ممثل للمرصد الحضري للمدينة المنورة وممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويحق للهيئة دعوة ممثلين عن الجهات الحكومية الأخرى وشركاء التنمية الدوليين لحضور اجتماعاتها (يتضمن المرفق ١ مهام واختصاصات الهيئة) , وتعرض التعديلات المقترحة لأمين منطقة المدينة المنورة نائب رئيس مجلس المرصد الحضري لإقرار مايلزم بشأنها.

وهناك دور مسؤول ضمان الجودة الذي يدعم هيئة المشروع من خلال القيام بالإشراف الموضوعي ورصد مجريات التنفيذ؛ ويسعى هذا الدور إلى التأكد من أن مخرجات المشروع الرئيسية تتم إدراتها واستكمالها بصورة سليمة. وسوف يضطلع بهذا الدور مسؤول المشاريع بالبرنامج الإنمائي. علماً بأن لهيئة المشروع إسناد هذا الدور لمن تراه مناسباً.

وهنالك أيضاً دور مدير المشروع، والذي لديه صلاحية التنفيذ على أساس يومي نيابةً عن هيئة المشروع وفي إطار القيود التي تحددها هيئة المشروع.

وتتكون هيئة المشروع من الأدوار التالية:

١- الدور التنفيذي: ويضطلع به معالي أمين منطقة المدينة المنورة أو من ينيبه.

٢- المورد الرئيسي: وهو الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو نائبه

٣- مسؤول ضبط الجودة: وهو مسؤول المشاريع بالبرنامج الإنمائي

٤- مدير المشروع.

عند نهاية كل ربع سنة سيقوم البرنامج الإنمائي بإصدار تقارير المصروفات (التقرير المدمج للمصروفات) الذي يوضح الإنفاق الفعلي على المشروع. هذه التقارير يتم مراجعاتها من صاحب الصلاحية بالأمانة للمصادقة عليها. في نهاية المشروع يصدر تقرير الميزانية المراجع والمعدل، وإية وفورات في الميزانية سيتم ردها للإمانة أو إعادة برمجتها بعد مشاورة الأمانة والإتفاق معها.

ويعمل المشروع في إطار الهيكل التنظيمي التالي:

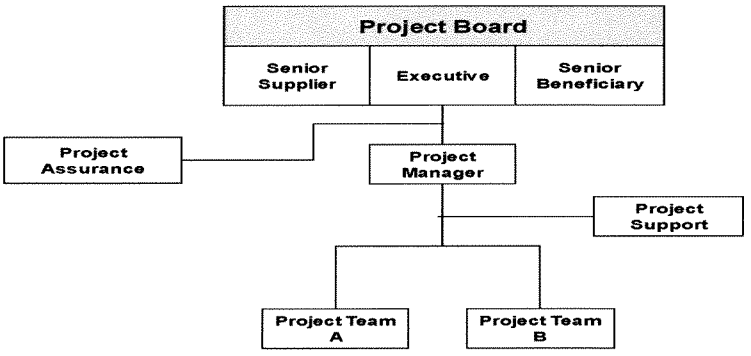

الإطار القانوني

إن هذه الوثيقة للمشروع سوف تكون أداة الدعم الفني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشار إليها بذلك في الفقرة الأولى من الإتفاقية الأساسية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تم التوقيع عليها بين الطرفين بتاريخ ٤ يناير ١٩٧٦م. ولأغراض تلك الإتفاقية الأساسية، فإن الوكالة المنفذة في الدولة المستضيفة تعني الجهة الحكومية التي تصفها الاتفاقية، والممثلة هنا بأمانة المدينة المنورة.

هذا وتوافق الحكومة على توفير الاعتماد المالي اللازم لتغطية نفقات أنشطة المشروع ومردوداته. كما ستقوم بتعيين مسئول رفيع المستوى للقيام بدور منسق المشروع إلى جانب تعيين النظراء اللازمين للارتباط بالموظفين المهنيين في المشروع من اجل إكتساب الخبرات.

جدول المدفوعات

البيان	المبلغ بالدولار الأمريكي
المبلغ المنقول من المرحلة السابقة	٢٨,٥٧٩
المبلغ المستحق في أغسطس ٢٠٠٩م	٢٥٠,٠٠٠
المبلغ المستحق في يناير ٢٠١٠م	١٧١,٤٢١
إجمالي المشروع	٤٥٠,٠٠٠